

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧١٦

الثلاثاء، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٦/٢٠

نيويورك

الرئيس	السيد لاميك . . . . .	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . .	السيد إيتشيف
	إسبانيا . . . . .	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا . . . . .	السيد لوكاس
	أوروغواي . . . . .	السيد روسيلي
	أوكرانيا . . . . .	السيد بيلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية . . . . .	السيد مينديث غراتيرول
	السنغال . . . . .	السيد سيس
	الصين . . . . .	السيد وو هايتو
	ماليزيا . . . . .	السيد إبراهيم
	مصر . . . . .	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية . . . . .	السيد هيكي
	نيوزيلندا . . . . .	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . .	السيد بريسمان
	اليابان . . . . .	السيد أو كامورا

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن  
(S/2016/510)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1617201 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2016/510)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/510، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة اعلامية إلى مجلس الأمن عن الحالة في دارفور، وأنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

إن التقرير الخاص (انظر S/2016/510) للأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي يتضمن النتائج التي خلصت إليها بعثة التقييم المشتركة لدارفور بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن الحالة في دارفور، والخطوات التي يتعين اتخاذها

لتنفيذ ولاية العملية المختلطة، فضلا عن الفعالية التشغيلية لعنصر البعثة العسكري وعنصر الشرطة. وسوف أعرض الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها بعثة التقييم المشتركة، والأحداث الرئيسية التي جرت منذ نشر التقرير في ٨ حزيران/يونيه.

إن طبيعة الصراع في دارفور لم تتغير منذ تجديد ولاية البعثة، وذلك لأسباب عديدة.

أولا، لم يحرز سوى تقدم ضئيل في إيجاد حل سياسي للصراع يكون قابلا للتطبيق. فحكومة السودان والحركات المسلحة غير الموقّعة لم تتوصلا بعد في عملية التفاوض التي يقودها فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي إلى توافق في الآراء على وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ففي الدوحة بتاريخ ٣٠ و ٣١ أيار/مايو، أجرت العملية المختلطة وحكومة قطر مشاورات مع حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان للمساعدة على تقريب المواقف بين الطرفين. والمؤسف أن فصيل عبد الواحد كان غائبا عن طاولة المفاوضات، وينبغي حثّه على المشاركة بصورة بناءة من أجل تحقيق توافق في الآراء. وإلى الآن، الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يدعوان المعارضة السودانية إلى اتباع خارطة الطريق التي اقترحتها الفريق الرفيع المستوى ووقعتها الحكومة السودانية في نيسان/أبريل. وإذا التزم جميع أصحاب المصلحة بخارطة الطريق، فمن شأن ذلك أن يؤدي بلا شك إلى إحراز تقدم كبير في عملية السلام، مما يمهد السبيل لتحقيق تقدم في مفاوضات وقف إطلاق النار جنوب كردفان وفي مقاطعات النيل الأزرق، والعملية السياسية في دارفور، والحوار الوطني.

ثانيا، إن عنصر العنف الطائفي، المنبثق من النزاعات بشأن الوصول إلى الأراضي والمياه ومناطق الرعي، يظل سببا رئيسيا من أسباب انعدام الأمن في دارفور. كما أن العنف الطائفي يتفاقم بسبب تسييس النزاعات، ومدى تسليح الطوائف،

ومع أن الحكومة قد أعلنت في نيسان/أبريل أن التمرد قد انتهى باعتقال سورونغ في وسط دارفور، إلا أنه لا تزال ترد تقارير عن حدوث اشتباكات، بما في ذلك شن هجمات عشوائية ضد السكان المدنيين، لم تتمكن العملية المختلطة من التحقق منها بسبب انعدام إمكانية الوصول. وفي الآونة الأخيرة، أي في ٣٠ أيار/مايو، أفيد عن شن قوات عبد الواحد هجوماً على مواقع القوات المسلحة السودانية شرقي نيريتي، في غوثروم وسط دارفور. وقد تبع ذلك قتال على الأرض وعمليات قصف جوي استمرت حتى ٥ حزيران/يونيه، مع ورود تقارير عن وقوع إصابات في كلا الجانبين، وكذلك في صفوف المدنيين.

واعتباراً من اليوم، بينما هناك ٢,٦ مليون شخص لا يزالون مشردين في جميع أنحاء دارفور، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد أبلغ عن التحقق من وجود ٨٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً منذ استئناف القتال في منطقة جبل مرة منتصف كانون الثاني/يناير. ولقد تلقى أيضاً تقارير عن وجود ١٢٧ ٠٠٠ من المشردين الاضفيين، ولكن هذا العدد لم يتم التحقق من صحته بسبب عدم إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما في وسط دارفور. علاوة على ذلك، هناك ما مجموعه ١,٦ مليون من المدنيين الذين لا يزالون يقيمون في المنطقة ضمن حوالي ٦٠ مخيماً للأشخاص المشردين داخلياً. وعلى الرغم من أن بعض هؤلاء المشردين قد عادوا إلى ديارهم، فإن العديدين منهم اختاروا البقاء في المخيمات أو في المناطق الحضرية. وبالمناسبة، أعرب المشردون داخلياً إلى حد كبير عن رفضهم لخطط الحكومة الآيلة إلى تنفيذ عملية طوعية تنهي التشرّد بحلول عام ٢٠١٧. وقد عزوا ذلك إلى انعدام الأمن، والاستقرار، والعدالة، والحصول على الخدمات الأساسية، والتعويض، ومسائل تتعلق بحقوقهم في الأرض.

وعدم كفاية الجهود - لا بد من قول ذلك - الرامية إلى استعادة سيادة القانون، وتكرار افلات مرتكبي أعمال العنف من العقاب. ومنذ كانون الثاني/يناير، وقعت أربعة حوادث كبيرة بين القبائل العربية وجيرانها - القمر والمسالييت - في غرب دارفور، سببها حوادث تتمثل في سرقة الماشية. وفي ٢٢ أيار/مايو، على سبيل المثال، قتل فرد من قبيلة عربية وجندي من الجيش السوداني في أزربي، شرق الجنية، عقب تصاعد النزاع حول عدم دفع أجر مقابل خدمات منجزة، الأمر الذي أدى إلى شن هجوم على مسجد تسبب بمقتل ستة مدنيين من المسالييت.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي مواجهة هذا العنف، اتخذت الحكومة، ولا سيما على مستوى الدولة، تدابير لاستعادة الأمن بنشر قوات إضافية في البؤر الساخنة، وتعزيز جهود الوساطة، بما في ذلك بين المزارعين والرحّل، والتخطيط لحملة واسعة ترمي إلى نزع سلاح المدنيين. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن العنف لا يزال قائماً لأن أسبابه الكامنة، التي هي بطبيعتها مرتبطة بأسباب الصراع في دارفور بنطاقه الأوسع، ما فتئت من دون علاج.

ثالثاً، في حين أن الاشتباكات المباشرة بين قوات الحكومة وقوات الحركات المسلحة قد تراجعت بشكل عام، فإن القتال ضد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في جبل مرة، الذي يرفض إجراء أي مفاوضات مع الحكومة، لا يزال متواصلاً. ففي منتصف كانون الثاني/يناير، شنت الحكومة هجوماً جويّاً وبريّاً في أجزاء من وسط دارفور وشمالها وجنوبها. وكان الهدف من ذلك الهجوم طرد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من معاقله في المنطقة الجبلية، حيث قاوم الأخير من خلال حرب غير متناظرة، وسرعة تنقل قواته.

وطلبت إلى الفريق أن يجتمع مرة أخرى خلال أربعة أشهر لاستعراض تنفيذ توصياته إلى جانب المعايير القائمة.

ونظرا للحالة الراهنة في دارفور، توصلت بعثة التقييم المشتركة إلى أن الأولويات الاستراتيجية للعملية المختلطة والمعايير المتصلة بها لا تزال صحيحة. وفي ذلك الإطار، أوصى رئيس المفوضية والأمين العام بأن تركز العملية المختلطة أنشطتها على حماية السكان المشردين أولا، وثانيا، التصدي للعنف القبلي بصورة أكثر شمولا.

ونظرا لاستمرار النزاع المسلح والعنف القبلي وشن الهجمات على المدنيين، فإن الظروف الأمنية الراهنة في دارفور ليست مواتية لعودة أعداد كبيرة من المشردين داخليا إلى مواطنهم الأصلية. وينبغي أن تكون عودة هؤلاء طوعية آمنة وبناء على موافقتهم، فضلا عن اقتراحها بإيجاد حلول دائمة. واستنادا إلى استراتيجيتها الحالية الرامية إلى حماية المدنيين، ستدعم العملية المختلطة عمل الشركاء في المجال الإنساني والسلطات السودانية بتوفير الحماية للمشردين وتحديد أولويات استخدام الموارد المتاحة استنادا إلى دراسة الحالة في المخيمات والمناطق المعرضة للخطر من جراء المزيد من التشرد ومناطق العودة المحتملة في جميع أنحاء دارفور.

وسيتطلب إيجاد الحل المستدام للعنف القبلي في دارفور التوصل إلى اتفاق سياسي شامل ينبغي أن يقر تماما بحقوق جميع المزارعين والرُّحَّل والتمسك بها، فضلا عن تمكين الآليات المحلية القائمة لمنع نشوب النزاعات وحلها. وينبغي أن يعزز ذلك بدوره قدرة نظام العدالة الجنائية على الحفاظ على القانون والنظام، وأن يكفل المساءلة عن الجرائم المرتكبة. ومن الضروري أن تواصل العملية المختلطة العمل مع حكومة السودان لكي يتسنى تحقيق تلك الأهداف. لكن وفي حال انعدام حل طويل الأجل، فإن على العملية المختلطة أن تعول على أنشطتها الحالية وأن تضع استراتيجية تشمل جميع عناصر

وفيما يتعلق بالعلاقات مع حكومة السودان، ما تزال العملية المختلطة تواجه تحديات كبيرة تعوق تنفيذ ولايتها، بما في ذلك منع الوصول وحرية التنقل، وخاصة، وكما سبق لي أن لاحظت، في مناطق النزاع مثل جبل مرة. وفي الوقت نفسه استمر أيضا رفض وتأخير إصدار التأشيرات وتخليص حاويات الشحن في بورتسودان. وما يزال التأخير في تخليص المعدات العسكرية والشرطية وحصص الإعاشة وإمدادات الدعم تمثل عائقا كبيرا في ذلك السياق. وما فتئ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يواصلان العمل مع حكومة السودان على هذه المسائل بدعم من أعضاء مجلس الأمن. وفي الاجتماع الثلاثي الأخير الذي عقد في الخرطوم في ٢٣ أيار/مايو، أكدت الحكومة مجددا التزامها بمواصلة العمل مع العملية المختلطة على حل تلك المسائل. ومؤخرا جدا جدد وزير الخارجية السوداني التزام حكومة بلده بالتصدي لتلك التحديات. ويجدونا ويطيد الأمل في أن تسفر تلك التأكيدات عن إحراز التقدم الذي تشدد الحاجة إليه في الميدان.

وبناء على طلب مجلسيهما معا، واصلت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أيضا مناقشتهما مع الحكومة بشأن وضع استراتيجية خروج للعملية المختلطة استنادا إلى المعايير القائمة. واجتمع الفريق العامل المشترك في الفترة من ١٢ إلى ٢٢ أيار/مايو. وزار الفريق الذي يتألف من الأطراف الثلاثة ولايات دارفور الخمس وعقد مناقشات في الخرطوم أيضا. واتفقت الأطراف على إجراء تقييم عام للمعايير القائمة، فضلا عن توصيات من شأن تنفيذها أن يوفر عناصر استراتيجية خروج تدريجي وعلى مراحل للبعثة. غير أن الفريق العامل المشترك لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسألة العملية المفضية إلى احتمال إعادة تشكيل البعثة. وفي ٢٣ أيار/مايو، أيدت الأطراف الثلاثة - خلال الاجتماع الثلاثي الحادي والعشرين الذي عقد في الخرطوم أيضا - نتائج الفريق العامل المشترك

أود أن أكرر طلب الأمين العام إلى مجلس الأمن أن يفعل ذلك أيضاً.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية والتزامه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد محمد** (السودان): السيد الرئيس، أرجو أن أتقدم بالشكر للسيد الأمين العام على تقريره (انظر S/2016/510) المعروض على مجلسكم الموقر. كما أشكر وكيل الأمين العام، السيد لادسوس، على تقريره أمام المجلس، مؤكداً له استمرار تعاوننا الكامل.

وأرجو أن أتقدم بالتعازي لحكومتي وشعبي الولايات المتحدة وفرنسا على الحوادث الإرهابية المدانة في كلا البلدين في الأيام الأخيرة. إننا نؤكد إدانتنا الكاملة للإرهاب في كافة صورته وأشكاله. وإنه يسرنا في هذا الصدد، أن ننهي إليكم كما تتابعون، أن بلادي تتبع القول بالفعل في التعاون الكامل لدحر الإرهاب والقضاء عليه والقضاء على خطره مع المجتمع الدولي ومع فرادى الدول. وهذا أمر معلوم تماماً لدى الجميع.

إن واقع الحال في دارفور لا يتوافق مع بعض ما جاء في التقرير المعروض أمامكم. وليس أدل على ذلك مما أثبتته فريق العمل المشترك المعني بالتوصل لاستراتيجية خروج لبعثة العملية المختلطة بتاريخ ٢٤ أيار/مايو والذي يتكون من ثلاثة أطراف هي الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقد نفذ هذا الفريق زيارة لتقييم الأوضاع في دارفور، زار خلالها الولايات الخمس والتقى بحكوماتها، وبالنازحين، وبالسلطة الإقليمية، وبقيادة بعثة العملية المختلطة في الولايات الخمس.

وقد شهد فريق العمل المشترك من خلال تقرير زيارته لولايات دارفور، على التحسن الكبير الذي حدث في الأوضاع الأمنية، وذلك بعد نجاح القوات المسلحة السودانية

البعثة لكي تتمكن من التصدي على وجه السرعة لبعض مسببات العنف عن طريق الوقاية والتخفيف، وبدعم من فريق الأمم المتحدة القطري لإيجاد حل للأسباب الكامنة وراء ذلك العنف.

وفي سياق التقييم المشترك أجرى الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أيضاً استعراضاً لفعالية العنصرين العسكري والشرطي. وأوصى الاستعراض بالإبقاء على العدد الحالي من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، وأن تتخذ البعثة التدابير الرامية إلى تعزيز مرونتها بوجه عام عن طريق تعزيز قواتها في مواقع الأفرقة ذات الأهمية العملية القصوى. وفي مقابل ذلك، ينبغي خفض أو إغلاق أي مواقع أفرقة أخرى. وينبغي إنشاء قدرة عسكرية احتياطية ذات قدرة عالية على التنقل مع زيادة الوجود الميداني لضباط الشرطة في حدود القدرات المتاحة.

وفي حين يؤدي التركيز على هذه المسائل إلى تعزيز دور العملية المختلطة في تسوية النزاعات وحماية الأنشطة المأذون بها، فإن أثرها سيظل محدوداً من حيث نطاقه ما لم يُحرز مزيد من التقدم نحو إيجاد حل سياسي شامل ومستدام. وعليه، سنواصل دعوة جميع الأطراف للاستمرار في بذل الجهود بحسن نية بغية التوصل إلى وقف الأعمال القتالية الذي تشدد الحاجة إليه في دارفور، بالإضافة إلى العمل على كفاءة عملية حوار وطني شاملة وتتسم بالمصداقية.

واستناداً إلى معايير العملية المختلطة القائمة، وريثما تُنفذ توصيات الفريق العامل المشترك، أوصى الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بأن ينظر كلا المجلسين في تمديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهراً حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، دون تعديل أولوياتها أو تعديل الحد الأقصى المأذون به للقوات والشرطة التابعة لها. وأود التنويه إلى أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قد أيد تلك التوصية بالأمر. وعليه،

لقد شكل إجراء الإستفتاء الإداري في دارفور منعطفًا تاريخيًا مهما كاستحقاق أفرته وثيقة الدوحة لسلام دارفور التي وضعت الأسس السليمة لبسط السلام والاستقرار في دارفور، والذي نرجو أن يتبنى مجلسكم الموقر موقفا داعما لما تمخض عنه. وكما شهد العالم أجمع، فقد جرى الإستفتاء في أجواء سياسية وأمنية مواتية، مكنت المواطنين في دارفور من ممارسة حقهم في التسجيل والاقتراع لاختبار الصيغة الإدارية التي يريدون أن تحكم بها ولايات دارفور، وقد مرت هذه العملية بسلام كامل ودون أن تسجل أي حادثة أمنية، وهذا دليل ساطع آخر على التحسن المطرد للوضع في دارفور سياسيا وتحسن الوضع الأمني فيها.

أكدت الحكومة السودانية مرارا وتكرارا على أن اليوناميد جاءت باتفاق مع حكومة السودان، حيث اشترط أن تكون البعثة ذات طابع أفريقي غالب، للمساعدة في تثبيت السلام والاستقرار في السودان، والآن وبعد ما يقرب من عقد من الزمان نجد أن الحاجة إلى بقاء اليوناميد قد انتفت في العديد من مناطق دارفور، وهذا بشهادة قادة قطاعات اليوناميد وقوادها.

وهنا أحيلكم إلى تقرير فريق العمل المشترك الذي رفعه للآلية الثلاثية الإستراتيجية عقب زيارته ولايات دارفور في أيار/مايو الماضي، وهو ما يثبت نجاح اليوناميد ذات القوام الأفريقي في تحقيق هدفها ببسط الاستقرار والسلام. واتساقا مع كل ما ذكرناه فإن الحكومة السودانية تطلب أن يتم تخفيض عدد قوات اليوناميد في المناطق التي لم تعد بحاجة إلى وجودها وهي كثيرة، ولتكن ضربة البداية بالمناطق التي تم عليها اتفاق من جميع الأطراف في غرب وجنوب وشمال دارفور، وأن يكون هذا التخفيض ضربة البداية لتنفيذ استراتيجية الخروج بشكل تدريجي ممرحله وسلس، تنتقل بعده مهام البعثة الي الفريق القطري للأمم المتحدة لتنفيذ مشاريع تنمية تعزز الاستقرار والسلام في دارفور.

في دحرا الحركات المتمردة والقضاء عليها في كل ولايات دارفور، عدا منطقة واحدة في غرب جبل مرة. كذلك أثبت تقرير فريق العمل المشترك المجهود الكبير الذي قام به ولاية ولايات دارفور الخمس في استتباب الأمن ومنع نشوب الصراعات القبلية وهو ما كان له الأثر الكبير في انخفاض عدد الصراعات القبلية ومحدودية آثار الصراعات القليلة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ونتيجة للتحسن في الأوضاع الأمنية حدثت قفزة مقدره في العودة الطوعية للنازحين إلى قراهم الأصلية، حيث أوضحت الأحصائيات التي أجرتها مفوضية العون الإنساني أن ما يزيد عن ٤٠٠.٠٠٠ نازح قد عادوا إلى قراهم الأصلية عودة كاملة، مستفيدين من توفر الأمن والخدمات الأساسية في قرى العودة الطوعية التي نفذتها، مشكورة، دولة قطر الشقيقة والجامعة العربية في إطار وثيقة الدوحة لسلام دارفور؛ إلى جانب بدء الحكومة السودانية تنفيذ خطة لمعالجة أوضاع النازحين في المعسكرات وتوفير متطلبات العودة الطوعية لمن أراد العودة أو إدماج المعسكرات في المدن ومدنها بالخدمات الضرورية لمن اراد البقاء.

إضافة إلى ذلك أود أن أبلغ مجلس أنه خلال الأسبوع المنصرم، عقد السيد وزير الخارجية السوداني خلال زيارته القصيرة لنيويورك، عدة لقاءات مع الأمين العام وعدد من المهتمين بالوضع في دارفور، أشار خلالها إلى انخراط حكومة السودان الكامل مع الأمم المتحدة ومع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) والجهات الفاعلة الأخرى لتحقيق الاستجابة الكاملة لطلبات اليوناميد ومواصلة العمل سويا للاستجابة لهذه الطلبات بما في ذلك تخليص الحاويات والتأشيرات والنتائج الممتازة التي تم التوصل إليها حتى الآن.

جادة التفاوض عبر قبول اتفاق خارطة الطريق اساسا لحل القضايا المطروحة. إنني لا أرى بديلا عن إيلاء كامل الاعتبار لحقيقة خلو دارفور تماما اليوم من الحركات المسلحة المنظمة، والتي يعرفها تعريفا دقيقا الملحق الثاني لعام ١٩٧٧ لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩. هذه حقيقة أقرتها الاجتماعات المشتركة بين حكومة السودان والاتحاد الأفريقي من جانب، والأمم المتحدة من جانب آخر. لذلك فإنه يجب عدم السماح بحدوث فصام بين الحقائق الدامغة التي أقرت في الاجتماعات المشتركة والماتلة على الأرض في دارفور، وبين القرار الذي سيتخذه هذا المجلس حول العملية المختلطة (اليوناميد) في الأيام القادمة. وإنما نطلب من المجلس أن يقر بما حدث من تقدم كبير في بحث استراتيجية خروج الوناميد بعد استئناف عمل الفريق المشترك لاستراتيجية الخروج الذي يستند أساسا في عمله على القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) المنشئ للبعثة نفسه في عام ٢٠٠٧.

ختاما، أرجو أن تؤكد لكم تأكيدا قاطعا، عزم واستعداد حكومتني بالتعاون والتنسيق مع بعثة اليوناميد بكل مكوناتها، من أجل تمكين البعثة من تحقيق وتنفيذ تفويضها كاملا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأرقام التي ذكرها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، رغم اختلافنا حول دقتها، فإنها تثبت هذا التعاون، وتثبت أيضا تحسن الأحوال، خاصة فيما يتعلق بعودة النازحين، وإن كانت هناك بعض المسائل العالقة في المعاملات الجمركية أو خلافه، فهذا لاعلاقة له بأية نية مبيتة، ولقد أوضحنا للمجلس في أكثر من مناسبة وبالأرقام حجم هذا التعاون الكبير. وشكرا سيدي الرئيس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٦/٥٠.

ظلت الحكومة السودانية تسعى بكل السبل والوسائل، وتبذل ما في وسعها لتحقيق سلام شامل ومستدام يظل ربيع بلادنا ويبعد شبح الحرب والافتتال عنها، وفي هذا الإطار جاءت مبادرة الحوار الوطني التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، واستمرت جلساتها حول القضايا المختلفة ثلاثة اشهر أو تزيد، أنجزت خلالها اللجان أعمالها في أجواء مفتوحة وحررة ثم رفعت توصياتها إلى الجمعية العمومية للحوار في انتظار أن يتم اعتمادها وبدء تنفيذها مع إتاحة الفرصة والوقت لضم الممتنعين عن الانضمام لهذه العملية، والذين نأمل أن يلتحقوا بالحوار عاجلا حتى تكتمل خارطة البناء الوطني على أسس التوافق والإجماع ونبد التفرق والشقاق.

ومن هذا المنطلق، أرجو أن يساهم المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلسكم الموقر، في الضغط على الممانعين بالمشاركة واللحاق بركب الحوار الوطني وتوقيع العقوبات على من يعرقل هذه المسيرة ويهاجم قوات يوناميد كما فعلت قوات عبدالواحد محمد نور (جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد) في الأول من كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٦، حيث هاجمت قوات يوناميد بالأسلحة الثقيلة قرب منطقة كُتم كما جاء في التقرير الثالث للأمين العام (S/2016/268) بتاريخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٦، الذي استعرضه مجلسكم الموقر في ٦ أبريل ٢٠١٦) انظر (S/PV.7666).

أيضا، سعت الحكومة السودانية بالتعاون مع فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى للوصول إلى اتفاق سلام مع القوى المعارضة والحركات المسلحة وهو ما أدى إلى توقيع الحكومة على خارطة الطريق التي قدمتها الآلية، إلا أن رفض وتعت الطرف الآخر ينذر بمزيد من الانتهاكات وإعاقة عملية السلام، هذا الأمر لا بد أن يتخذ فيه مجلسكم موقفا واضحا يعيد المعارضة وما تبقى من الحركات المسلحة إلى